التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية

فواز الخالد: نسعى إلى دعم وتطوير خدمات «الوفرة الزراعية»

■ المحافظة تفخر باحتوائها على إحدى أهم المناطق الزراعية المنتجة بالبلاد

جانب من الاستقبال

مزارع الوفرة تحتاج إلى الدعم

■ السعدي: نحرص على تنفيذ توجيهات وتوصيات وزيرة الشؤون

ثمن محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الجهود الرسمية والاهلية لخدمة الشأن الزراعي والاستهلاكي في دولة الكويت مؤكدا الدور الرائد للهيئة العامة للزراعة وللجمعيات التعاونية الزراعية في هذا الشأن ومساهمتهما في خدمة الزراعة وتوفير احتياجات المزارعين متطلعا الى المزيد من الخدمات التي تعود بالنفع على المواطنين بوجه عام وعلى المزارعين بصفة خاصة.

وخلال استقباله رئيس مجلس جمعية الوفرة الزراعية التعاونية عقل السعدي وامين سر الجمعية راشد خليفة ومدير العلاقات العامة محمد حسين أكد المحافظ أن محافظة الأحمدي تفخر باحتوائها على أحد أهم المناطق الزراعية المنتجة بالبلاد وهي منطقة الوفرة الزراعية مشددا على أن كافة أجهزة الدولة الرسمية لا تألو جهدا لتوفير الخدمات المختلفة للمواطنين والمقيمين لاسيما قاطني المناطق الحدودية والعاملين في مزارع منطقة الوفرة على نحو خاص نظرا لمساهمتهم في تحقيق الأمن الغذائي بالبلاد.

من جانبه قال عقل السعدي رئيس مجلس ادارة جمعية الوفرة الزراعية ان اللقاء يأتي في اطار التنسيق المستمر مع محافظة الاحمدي بهدف اطلاعه على هموم المزارعين واحتياجاتهم ومتطلباتهم مثمنا تجاوب المحافظ معهم وتاكيده على السعي الى توفير كافة احتياجات المزارعين والمواطنين بمنطقة الوفرة الزراعية.

واشاد السعدي باستجابة محافظ الاحمدي واستعداده لمخاطبة كافة الجهات الحكومية لتوفير الدعم اللازم للمزارعين وتحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم مشيرا الى ان منطقة الوفرة تحتاج الى مسلخ وقد تم بحث هذا الأمر مع محافظ الاحمدي خلال اللقاء لمخاطبة مسؤولي بلدية الكويت بشأن الموافقة على انشائه في اقرب وقت موضحا ان منطقة الوفرة بحاجة الى المزيد من الخدمات الضرورية مثل افرع البنوك ومحطات للوقود اضافة الى ان اللقاء تطرق تخصيص اكثر من موقع للجمعية لاقامة اسواق تخدم رواد المخيمات في موسم البر.

ولفت السعدي الى ان المجلس الجديد هو مجلس معين من قبل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تحرص على متابعة اعمال الجمعية اولا بأول لافتا الى الحرص على تنفيذ توجيهات وتوصيات الوزيرة فيما يتعلق بالنزول الى الشارع والاهتمام بالمزارعين واللقاء بهم اسبوعيا في ديوانياتهم للوقوف على مشكلاتهم واحتياجاتهم والتغلب عليها وفقا للقانون منوها الى البدء في بناء فرع جديد للجمعية متوقعا الانتهاء منه قريبا جدا لخدمة سكان قطعة 6 ومنطقة الوفرة بوجه عام.

■ المنطقة تحتاج إلى مسلخ والمحافظ وعدنا بمخاطبة مسؤولي البلدية

انطلاقاً من إستراتيجية «الداخلية» بالنهوض بمستوى الخدمات الأمنية والفنية

الهاجري: تخصيص مكاتب خاصة لخدمة كبار السن وذوي الاحتياجات في المحافظات

كاونترات لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

«الداخلية» تواصل تحديث خدماتها

صرح مدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة بالإنابة اللواء عبدالله الهاجري أنه انطلاقا من استراتيجية وزارة الداخلية بالنهوض بمستوى الخدمات الأمنية والفنية التي تقدمها للمواطنين والمقيمين بما فيهم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة فقد تم تخصيص مكتب خاص لإنجاز معاملات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في جميع الادارات التابعة للإدارة العامة لشؤون الإقامة في المحافظات الست.

وأضاف ان المكاتب المخصصة ستقوم بإنجاز معاملات هذه الفئة التي تعد جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع وتوفير خدمة الكراسي المتحركة لتسهيل تنقلهم اثناء انجاز معاملاتهم الى جانب وضع لوحات ارشادية على مداخل الادارات لتسهيل حركتهم وإتمام إجراءاتهم دون ان يعانوا اي صعوبة أو عراقيل.

■ ضبط 16 شركة مغلقة على كفالتها 116 عاملاً مخالفاً ومكتب خدم وهمياً

واشار إلى ان هذه الخطوة تاتي في إطار الرؤية الاستراتيجية لوزارة الداخلية لتحديث العمل الأمني ودفع عجلة التطور في مختلف القطاعات الأمنية، وتوفير افضل الخدمات الأمنية وتسهيل وتبسيط الإجراءات على المراجعين لتمكينهم من إتمام معاملاتهم بكل سهولة ويسر.

الاعلانات التوجيهية

ومن ناحية اخرى ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية انه في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية للحد من انتشار الجريمة وتقديم مرتكبيها للعدالة، تمكنت الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة (إدارة البحث والتحري) من ضبط (16) شركة مغلقة على كفالتها (116) عامل مخالف لقانون الإقامة.

كذلك وردت معلومات الى إدارة البحث والتحري (قسم ضبط المخالفين) عن وجود مكتب وهمي للعمالة المنزلية، وعلى ضوء ذلك تم جمع المعلومات والاستدلالات التي أكدت صحة المعلومات، وتم ضبط عدد (4) خدم مخالفين من الجنسية الافريقية وبعد الاستعلام عنهم بجهاز الحاسب الآلي تبين انهم جميعا مطلوبين في قضايا تغيب وعدد من القضايا الأخرى.

وبالتحقيق معهم اعترفوا بانهم لا يعملون لدى كفلائهم ويعملون بنظام اليومي وجاري عمل اللازم معهم.

طلب تزويده بأسماء أعضاء مجالس إدارات تلك الجهات في الداخل والخارج

المويزري يسأل عن أعداد الكويتيين والأجانب العاملين في الشركات والمؤسسات النفطية

شعيب المويزري

وجه النائب شعيب المويزري سؤالين إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن عدد العاملين الكويتيين والأجانب في الشركات والمؤسسات النفطية وطلب في السؤال الآخر تزويده بأسماء الأعضاء الحاليين لمجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات النفطية داخل وخارج الكويت.

وجاء في السؤال الأول:

-1 كم عدد العاملين الكويتيين في الشركات والمؤسسات النفطية داخل وخارج الكويت المملوكة بالكامل للدولة أو التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها ؟

-2 كم عدد العاملين الأجانب في الشركات والمؤسسات النفطية داخل وخارج الكويت المملوكة بالكامل للدولة أو التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها ؟

-3 هل ارتكب أي من الموظفين العاملين أو المستخدمين من العاملين في هذه الشركات والمؤسسات خلال السنوات العشر المالية الماضية حتى تاريخ اليوم أي أخطاء تسببت في إلحاق الضرر بالأموال العامة والمصلحة العامة؟ إن كانت الإجابة بنعم فما الأخطاء المرتكبة ؟ وما الأضرار الناتجة عنها؟ وهل تم تصحيحها وعلاجها ؟ يرجى تزويدنا بالمستندات المتعلقة في هذا الشأن.

-4 هل تم اتخاذ أي قرار بتسريح أو فصل أو الإحالة إلى التقاعد لأي من الموظفين والعاملين في تلك الشركات والمؤسسات خلال الفترة من 2014/4/1 حتى تاريخ اليوم ؟ يرجى تزويدنا بكشف يتضمن الأسماء ومليعة الوظيفة وتاريخ التعيين وتاريخ اتخاذ أي من الإجراءات المذكورة وأسباب القرار.

وجاء في نص السؤال الثاني:

-1 يرجى تزويدنا بأسماء الأعضاء الحاليين لمجالس الإدارة للشركات والمؤسسات النفطية داخل وخارج الكويت المملوكة بالكامل للدولة أو التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها وأسماء القياديين وفرق العمل في هذه الشركات والمؤسسات وقرار تعيينهم ومؤهلاتهم والسيرة الذاتية لكل منهم وجدول الرواتب والمكافآت والمزايا ونسخ من كافة المستندات المتعلقة بهذا الشأن.

-2 هل حصل أي من المتقاعدين من القيادات النفطية العليا على مزايا التقاعد بعد تقاعدهم ؟ وهل تم تعيين أي من هذه القيادات للتقاعد في مناصب أخرى تابعة؟

-3 ما المشاريع التي قامت مؤسسة البترول الوطنية وشركة نفط الكويت بإبرامها مع الشركات العالمية والمحلية والتي تزيد قيمتها على 100 ألف دينار كويتي؟ وما الكيفية التي أبرمت بها تلك العقود؟ وما قيمتها ؟ ومدتها ؟ ونسبة الإنجاز خلال الفترة من 2013/4/1 حتى تاريخ اليوم ؟ يرجى تزويدنا بنسخ من العقود والمستندات المتعلقة بهذا الشأن.

-4 هل تم توقيع عقد مشروع البيوت الجديدة ؟ ما قيمة العقد ؟ وكم عدد البيوت ؟ وما المواصفات الخاصة بالبيوت ؟ وهل تم إنجاز هذا المشروع وتسلمه ؟ يرجى تزويدنا بنسخة من العقد وجميع المستندات المتعلقة بهذا الشأن.

طالب تزويده بكشف تفصيلي يبين فيه أسماؤهم

عاشور يسأل عن المعينين من غير الكويتيين في وزارة الشؤون منذ عام 2015

أعلن النائب صالح عاشور عن تقديمه سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشئون الاقتصادية هند الصبيح عن أسماء غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في وزارة الشؤون وهيئة الإعاقة و(القوى العاملة) وبرنامج إعادة الهيكلة منذ يناير 2015.

ونص السؤال على ما يأتي:

انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي مجموعة لأسماء واقدين تم تعيينهم في وزارة الشؤون والاجتماعية والعمل والهيئة العامة لذوي الإعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة، وعليه أتقدم بالآتي:

-1 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ 1-1-2015 حتى تاريخ السؤال مع بيان الشهادة الدراسية وسنوات الخبرة إن وجدت والراتب الشهري وجنسياتهم.

-2 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في الهيئة العامة لذوي الإعاقة منذ 1-1-2015 حتى تاريخ السؤال مع بيان الشهادة الدراسية وسنوات الخبرة إن وجدت والراتب الشهري وجنسياتهم.

-3 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في الهيئة العامة للقوى العاملة منذ 1-1-2015 حتى تاريخ السؤال مع بيان الشهادة الدراسية وسنوات الخبرة إن وجدت والراتب الشهري وجنسياتهم.

-4 يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في برنامج إعادة الهيكلة منذ 1-1-2015 حتى تاريخ السؤال مع بيان الشهادة الدراسية وسنوات الخبرة إن وجدت والراتب الشهري وجنسياتهم

الكندري يقترح منح القانون الكويتي النظر بجرائم القتل التي تقع ضد الكويتيين في الخارج

الاعلانات التوجيهية

النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل القانون 16/ 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.

وأوضح الكندري في تصريح صحافي ان التعديل يمنح الاختصاص للقانون الكويتي في نظر جرائم القتل أو الشروع فيها التي تقع في الخارج إذا كان المجني عليه كويتيا.

وقال الكندري إن النائب العام الفرنسي فتح تحقيقا في إطار مكافحة الارهاب لوجود قتيل فرنسي ضمن ضحايا الاعتداء الذي وقع في بوركينا فاسو.

وطالب الكندري النائب العام الكويتي بالتعاون مع نظيره الفرنسي لوجود شهيدين كويتيين ضمن ضحايا الاعتداء الإرهابي.

وجاء في نص الاقتراح بقانون الذي قدمه الكندري بشأن تعديل القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ما يلي:

مادة أولى:

تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم 16 لسنة 1960 المشار إليه.

13 مكرر:

تسري أحكام هذا القانون على جرائم القتل العمد والشروع فيها التي تقع في الخارج إذا كان المجني عليه كويتيا.

مادة 2:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن حماية لحقوق المجني عليهم الكويتيين الذين يقعون ضحايا جرائم القتل والشروع فيها في الخارج، ومن أجل تحقيق العدالة التي قد تغيب في بعض الدول عندما يقع الكويتيون ضحايا تلك الجرائم، أضيفت المادة 13 مكرر الذي بموجبه تسري أحكام هذا القانون على جرائم القتل العمد والشروع فيها التي تقع في الخارج إذا كان المجني عليه كويتيا

اعلان

تقدم:
عبدالله صالح عبدالله الملفان
طلال فيصل سعود الفوزان
شركة اسبج المتحدة للتجارة العامة والمقاولات
اعضاء شركة / بالاتيوم انترناشيونال للتجارة العامة / ذ. م. م
بطلب إلى ادارة الشركات بهذه الوزارة:
تعديل الكيان القانوني من ذات مسؤولية محدودة إلى شركة الشخص الواحد
يرجى ممن له اعتراض يتقدم للادارة المذكورة خلال 60 يوما من تاريخ نشر الاعلان باعتراض خطي مرفقا به سند المديونية والا فلن يؤخذ بعين الاعتبار.